فالبعض يتردد بصدد استرجاع حدودنا التاريخية التي جرى رسمها وتعيينها منذ بداية الثمانينات، وحتى هؤلاء لا يسعهم انكار الشذوذ الذي تمثله الخطوط الجديدة». وقد أعاد بن ـ غوريون التأكيد، خلال اعترافات أدلى بها بمناسبة مرور عشرين عاماً على قيام اسرائيل، أنه تزعّم، العام ١٩٤٨، الرأي القائل بوجوب خرق اتفاقية الهدنة والاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الأردن بكاملها[٧].

على أساس ما تفيد به معطيات هذه الصورة، يمكن القول انه إذا كان من الملاحظ، الآن، أن مبادرة السلام الفلسطينية التي تجسّدت في وثيقة استقلال الدولة أخذت شكل العودة الى المطالبة بتطبيق مشروع التقسيم، الذي رفض، بقوة، من جانب طرفي الصراع، عند طرحه لأول مرة العام ١٩٤٧، فالواقع ان تفهّم البواعث التي دفعت المجلس الوطني الفلسطيني إلى اتخاذ هذا القرار يقتضي التأكيد، منذ البدء، أن الرفض الحازم الذي قوبل به مشروع التقسيم من جانب الشعب الفلسطيني، منذ طرحه في العام ١٩٤٧، لم يكن ناجماً عن خطأ في الحسابات السياسية، كما يراد الايحاء بذلك، أحياناً، قدر ما كان تعبيراً عن الصورة التي ظهر الصراع من خلالها كمواجهة بين مشروعين ايديولوجيين، لا يمكن التوفيق فيما بينهما. وقد عبّر الميثاق القومي الفلسطيني، الذي أعلن بموجبه عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤، عن رسوخ هذه الرؤية الى الصراع عندما أكد، في مادته الأولى، ان «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معاً الوطن العربي الكبير»؛ ولا سيما عندما اعتبر، في مادته الثانية عشرة، ان «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً الى جنب»، وأشار الميثاق، أيضاً، إلى اقتناع المنظمة بأن «مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية» (المادة ١٣)، وان «تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها، حكومات وشعوباً، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني» (المادة ١٤). وفي ظل هذه الرؤية، أعاد الميثاق، في مادته السابعة عشرة، تأكيد الموقف الفلسطيني القائل ان «تقسيم فلسطين الذي جرى العام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن»[٨]. وواظبت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ ذلك الوقت، على الوقوف في مواجهة أي مشروع للحل يقوم على أساس التصوّر الذي تضمّنه مشروع التقسيم، وهو ما وجد تجسّده المشخّص في الرفض الحازم الذي اتخذته المنظمة من المشروع الذي اقترحه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في نيسان (ابريل) العام ١٩٦٥، من أجل تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أساس «حل وسط يضمن حق عودة اللاجئين وحق الاعتراف بوجود اسرائيل داخل الحدود التي أقرّتها هيئة الأمم المتحدة (قرار التقسيم)... واقامة دولة فلسطينية عربية بعد انسحاب اسرائيل من ثلثي المساحة التي احتلتها منذ انشائها»[٩]. وقد جاء رفض المنظمة لهذه الخطة ضمن قرار خاص صدر عن الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، واعتبر تصريحات الرئيس بورقيبة «خيانة عظمى للقضية الفلسطينية وخروجاً على الاجماع العربي، وافتئاتا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... وان المجلس الوطني الفلسطيني يرفض هذه التصريحات، جملة وتفصيلاً»[١٠].

وتبقى الملاحظة التي لها دلالتها في هذا السياق، وهي ان الموقف الفلسطيني الرافض لمبدأ حل القضية على أساس تقاسم الأرض وجد مرتكزه الأساسي في تماهيه مع الموقف العربي السائد على الصعيدين، الشعبي والرسمي، والذي ظل حتى العام ١٩٦٧ يؤكد ان «الهدف القومي» للأمة العربية هو «تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»، حسب ما جاء، مثلاً، في قرارات القمة العربية